المقاولة النسائية: تفكيك الحاجات الأساسية والدوافع

دراسة ميدانية على عينة من النساء المقاولات بالجلفة

Women's Entrepreneurship: Dismantling Basic Needs and Motivations

A Field Study on a sample of Women Entrepreneurs in djelfa

د.خيري نوح[1]

جامعة الجلفة

kheirinouh@gmail.com

أ.د.عتيقة حرايرية[2]

جامعة الجزائر 2

dr.atikaherairia@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/10/17 تاريخ القبول:

2021/04/03

ملخص:

تأتي هذه الدراسة لاستقصاء الحاجات الأساسية التي تشكل دافعاً للمرأة نحو اختيار ممارسة المقاولة كعمل، وتفكيك هذه الحاجات إلى مستويات هرارشية، ومحاولة فهم الارتباطات والمفاضلات بين هذه الحاجات، من خلال ربطها بالسياق الثقافي والاجتماعي لبيئة المرأة المقاولة في مجتمعها، ومن وجهة نظرها، من خلال دراسة ميدانية، لعينة مكَّونة من 24 مفردة لنساء مقاولات في ولاية الجلفة، وقد تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان خلال 2019. توصَّل الباحثان إلى نتيجة أوَّلية وهي أن الممارسة المقاولاتية كفعل نسوي خاضعة للموقف الثقافي للسياق الاجتماعي، في حدود التوقعات الشائعة، ثم كنتيجة أساسية للدراسة فإنَّ أغلب النساء المقاولات في عينة البحث ينطلقن من دافع الحاجة الاقتصادية، ولكن ليست كحاجة وحيدة، في حين تخضع الحاجات الأخرى لتباينات في الترتيب، مرتبطة بمتغيرات سياقية.

كلمات مفتاحية: مقاولة؛ تأنيث مقاولة؛ امرأة مقاولة؛ حاجات أساسية؛ دوافع؛ ثقافة مجتمعية.

Summary:

This study comes to investigate the basic needs that motivate women to choose entrepreneurship as a work, to dismantle these needs to levels of hierarchy, and to try to understand the links and trade-offs between these needs, by linking them to the cultural and social context of the entrepreneurial environment in their society, and from her point of view, through a field study, a sample of 24 individual serpent women entrepreneurs in The State of djelfa, and the data collected through a questionnaire during 2019.The researchers reached a preliminary conclusion that the practice of contracting as a women's act is subject to the cultural position of the social context, within the limits of common expectations, and then as a basis of the study, the majority of women entrepreneurs in the research sample are based on the motive of economic

need, but not as a single need, while other needs are subject to variations in the arrangement, linked to contextual variables.
Keywords: entrepreneurship; feminization of entrepreneurship; women entrepreneurs; basic needs; motivations; community culture.

مقدمة

جعلت الجزائر من قضية ترقية المرأة وتمكينها، قضية مركزية على مستوى السياسات العامة والبرامج التنموية، وذلك من أجل سد الفجوة التي أحدثها صيرورة التأبيد الثقافي لموقع المرأة من الحياة العملية، وتحجيم مكانتها بالمقارنة مع دورها الأساسي في الوجود الاجتماعي، وأصبح من الضروري استدراك هذا التهميش والانتقاص باستحداث قوانين وطنية، ومواكبة التشريعات العالمية، وكباقي دول العالم العربي، كان بداية ظهور المقاولة النسائية مرتبطاً بضرورة الاعتراف بأحقية المرأة في العمل، وحفظ حقها الاجتماعي والقانوني، وذلك من خلال عديد المواثيق والتشريعات التي تَطلَّب سَنُها وإقرارها والعمل بها وقتاً طويلاً جدا، مقارنة مع وضع المرأة المقاولة في الدول الغربية، حيث صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1989، في حين أن صدوره كان سنة 1966، وكذا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المبرم سنة 1979، والمصادق عليه من طرف الجزائر سنة 1996 بكثير من التحفظات، ثم إعادة تجاوز هذه التحفظات سنة 2005، والميثاق الإفريقي للمساواة بين المرأة والرجل سنة 2004، والذي ترجم إلى تعديلات جوهرية في دستور 2009، هذه الفجوة بين التشريعات الدولية وإقرارها على المستوى الوطني هو نتيجة لاستعمال قضية المرأة للتفاوض على المستوى السياسي الدولي وليس من أجل المرأة، حيث أن المنطق السائد في الاقتصاد السياسي للدول العربية خاصة هو تأطير النساء كمواضيع تحتاج للتحرر من قبل قوة ليبرالية، من أجل تسويق سمة الدولة النسوية،"حيث يصبح تمكين النساء من خلال المقاولة جزءاً من إستراتيجية الحكومة لإضفاء الشرعية على أوراق الاعتماد الليبرالية في الرأي العام الدولي"[1]، فالجزائر أولت منذ الاستقلال اهتماماً كبيرا بقضية المرأة، وهو ما جعلها تقطع أشواطا عديدة في البروز على مستوى سوق العمل، حيث كان تأنيث القطاع الوظيفي العمومي والخاص على حد السواء أحد مؤشرات نجاح هذه السياسات على المستوى الوطني، في حين شكَّل تأخر دخول المرأة ميدان الممارسة المقاولاتية والعمل الحر بصفة عامة، أحد مؤشرات عدم كفاية البرامج السياسية من أجل بلوغ غاية اجتماعية أكثر تعقيدا من تأنيث القطاع الوظيفي، ذلك أن البناء الإيديولوجي للوظيفة أكثر قابلية للتأنيث، على مستوى الممارسة وفي المخيال العام وتمثلات أفراد المجتمع المحلي، في حين يقابله صلابة المعطى الذكوري للمقاولة،

باعتبار المنشأ والممارسة ومعايير الحكم على قيمة الفعل، كالقوة والسرعة في الانجاز، "فهي معايير ذات دلالات ذكورية، وهو ما يجعل الصورة النمطية للمقاولة تتجه نحو تصور "رجل الأعمال"، ما يجعل "سيدات الأعمال صورة غير مرئية على مستوى البحوث الأكاديمية وفي وسائل الإعلام، وعلى المستوى الاجتماعي العام"[2]. وهو ما يستدعي ضرورة الإقرار بأن قابلية تأنيث المقاولة ليس، ولا يجب أن يكون خاضع لسياسات الدولة، ولا نتيجةً لها، بل هو نتيجة حتمية خاضعة لدافع أنثوي نحو المقاولة، في سبيل تمكين ذاتها من تحقيق "حاجات أساسية"، تنطلق من ذاتيتها لتصل إليها على مستوى التحقق الموضوعي.

1. **مشكلة وأهمية البحث :** الدافع وراء اختيارنا لهذا الموضوع هو محاولة فهم الدافع الأنثوي نحو المقاولة، ذلك أن المقاولة كموضوع قابل لاستحضار بعد التأنيث، هو موضوع جدال أكاديمي، حيث أنه من الضروري حسب "شارانتيماث" (2005) مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية ليس فقط من وجهة نظر كمورد بشري، ولكن حق بالنسبة لهدف رفع مكانة المرأة في المجتمع، فالوضع الاقتصادي للمرأة يحضا بقبول كمؤشر لمرحلة تطور المجتمع، لذلك يصبح من الضرورة أن تضع الحكومة سياسات لتطوير المقاولة النسائية[3]، ويؤكد البعض الآخر على أنه يجب فهم الحاجات الأساسية للمرأة للتوجه نحو المقاولة (والتي يخضع ترتيبها على مستوى هيرارشي إلى عوامل سياقية، ويقسم "ستيفان هارت" هذه الأبعاد إلى سبعة مجموعات، تَشَّكلت من خلال الدراسات التجريبية على الدافع المقاولاتي، نشرت على مدى السنوات بين (2008-2013))[4]، من أجل بلورة صورة أكثر اكتمالا من البعد السياسي فقط، فاستحضار وجهة نظر المرأة ودوافعها للتوجه نحو المقاولة يجعلنا أقدر على زيادة تنمية هذا الوجود المؤنث، وفهم التباينات في المقاولة على أساس النوع، إذاً، ومن أجل بلوغ هذه الغاية، وتحقيقاً للروح العلمية، من خلال صياغة الإشكالية التالية*ما هي الحاجات الأساسية التي تجعل المرأة تتجه نحو المقاولة؟ وكيف يمكن فهم هذه الحاجات من خلال السياق الثقافي المحلي؟*

2. **الخلفية النظرية :**المقاولة هي قوة دافعة حيوية لتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وبالتالي إنشاء مشاريع جديدة وتنمية الأعمال القائمة، ويُنظر إلى النساء المقاولات، على وجه الخصوص، على أنهن مساهم رئيسي في النمو الاقتصادي حيث أصبحت المقاولة مصدرًا متزايد الأهمية لتوظيف الإناث في جميع الدول، وتتميز المقاولة النسائية بالابتكار وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي في العالم النامي، وتمثل عنصرًا رئيسيًا في قطاع الأعمال في جميع أنحاء العالم، وفي حين أن معدل النساء اللواتي يسعين إلى المقاولة

قد ارتفع على مستوى العالم بنسبة 7% بين 2012-2014 حسب المرصد العالمي للمقاولة (GEM، 2014)، إلا أنَّ هناك أدلة لنمو بطيء في عدد المقاولات في العديد من البلدان الناشئة، وتم تسليط الضوء على الأسباب المحتملة المختلفة لذلك في الأدبيات المتخصصة من طرف العديد من الباحثين والعلماء، و من بين هؤلاء، يرى العديد منهم (فارهانغامر وآخرون، 2016؛ كوراتكو، 2013؛ ريمكين، 2013) أن الدافع المقاولاتي يلعب دورًا مهمًا في قرار الفرد بأن يصبح مقاولاً[5]، والدافع هنا هو نتيجة سياقية لظروف وعوامل متضافرة منتجة لفعل خاص ومميز، فتصبح المقاولة النسائية نتيجة لنتيجة سابقة، خاضعة لموقف ثقافي مبدئي يحكم طبيعة الاختلافات بين المقاولين الذكور والمقاولات، فالعوامل الخفية الكامنة في الممارسات الثقافية السائدة تصنع نموذج خاص من المقاولة النسائية[6]، وتقدم دراسة (هونغ تي ام بوي - ألوا كوان - توان تي تشو) حول المقاولة النسائية في المجتمعات الأبوية[7]، ترجمةً لواقع المقاولة النسائية من منظور الثقافة السائدة، حيث تفترض أن الدوافع والتحديات لممارسة المقاولة من طرف النساء هو فعل يقع تحت طائلة الخضوع للقواعد المعيارية، والتوقعات الشائعة، والحدود العرفية للفعل النسائي المقاولاتي، فالدوافع هي بالتأكيد ذات طبيعة وبنينة جنسانية، ومن غير المجدي أن نمارس قراءتنا للواقع المقاولاتي النسائي دون استحضار هذا المعطى. وتحيل قراءتنا من المنظور الجنساني للمقاولة، إلى التساؤل مع "ماريت رونسن" هل الأسرة بالنسبة للمرأة المقاولة دافع أم حاجز؟[8] باعتبار أن دور المرأة في الأسرة هو دور ذو هيكلة نمطية مترسخة ويكرس لأفضلية ذكورية، حيث خلصت في دراستها إلى أنَّ فهم وتحديد العوامل الاجتماعية والثقافية لأي منطقة هو ضرورة لفهم واقع المقاولة النسائية فيها، وفهم صيرورة تشكل الدوافع عبر هذه المحددات، ففي حين قد تمارس النساء المقاولة كفعل تحرري من بعض القيود أو بحثا عن السلطة[9]، تلجأ إليها نساء أخريات بدافع إرادة البقاء، فالصعوبات الغير المتوقعة للمرأة في محيطها الاجتماعي كالترمل أو الطلاق، وما إلى ذلك، يجعل من المقاولة "قيد نجاة" لهن، وخاصة في البلدان التي لا توجد بها حماية اجتماعية لجزء كبير من هؤلاء النسوة[10]. وتقدم الدراسات الجزائرية خلفية نظرية جيدة حول موضوع المقاولة النسائية والدوافع لهذا الفعل في مجتمعاتهنَّ، حيث تأتي دراسة "بوفلجة غياث" لفهم الدافع الأنثوي للمقاولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[11]، التي يرمز لها اختصاراً بـ "مينا"، حالة الجزائر نموذجاً، ويلخص "بوفلجة" إشكالية المقاولة النسائية في الجزائر، في أن التعامل مع الموضوع بشكل عام هو من وجهة نظر اقتصادية، في حين يتم تجاهل الاعتبارات النفسية والثقافية للنساء المقاولات في بلدان المنطقة بشكل عام،

وأن فهم العقبات والمعوقات من وجهة نظر تجاوزية سيسهم في مواجهة وتجاوز القيود البيئية والثقافية المعقدة، والتي تحتاج دائما إلى اعتبارات خاصة في البحث. ولم يهمل الباحث "عبد اللطيف رباح" في دراسته عن المقاولة النسائية المعنونة بـ "الأقلية اللامرئية"[12] الطابع الاجتماعي للسياق وتأثيره المباشر على نشاط النساء المقاولات، وهدف من خلال دراسته هذه إلى تحليل وتفسير البعد الموضوعي للوضعية الحرجة التي تعيشها النساء المقاولات في الجزائر تحت وطأة البنية الذكورية، وخلص إلى أن المستوى التعليمي تميز بالكثافة والاستمرارية والتسارع، دون قيود سوسيو-ثقافية، ساهمت فيه كل مؤسسات الدولة من أجل تكريس الفضاء العمومي المختلط، في حين أن توظيفها في المقاولة أو العمل الحر كان بطيئاً ومحدود التطبيق، حيث تمَّ تنفيذه بطريقة جزئية متباعدة المدى وذو طبيعة متمايزة، وذلك داخل فضاء من الإكراهات السوسيو-ثقافية ومحدودية صارمة على مستوى ميزانية الدولة[13]، وحتى على المستوى العربي تُطرح هذه الإشكالية بنفس الهاجس التصوري حول البعد الجنساني الملازم لتناول المقاولة النسائية، وتؤكد "هالة حطاب" هذا الهاجس، حيث بالنسبة لها "لا تزال بيئة الأعمال، وخاصة العمل الحر مجال شديد الحساسية لقضايا نوع الجنس، وهو ما جعل المرأة تتمتع بنصيب وافر من القيود والحدود غير المعلنة، والتي تعيق مشاركتهن الاقتصادية، وبالتالي تجعل مساهمتهن ضئيلة مقارنة مع الذكور". إن وجود حالة متناقضة من تكافؤ الحاجات لممارسة المقاولة بين الإناث والذكور، تقابلها حالة عدم التكافؤ بين صيرورة تشكل الدوافع وإنتاجها على المستوى الاجتماعي، يدعم بشكل كبير ضرورة تناول موضوع المقاولة النسائية في المجتمعات العربية، وخاصة الجزائر، مع استحضار "البعد الجنساني" في الدراسة، وكذا الأدوات المنهجية والمعرفية اللازمة للتحليل على أساس النوع، وهو ما سنسعى لبلورته في هذه الدراسة.

3. الإجراءات المنهجية للدراسة : 1.3. أسئلة البحث :من أجل استيعاب أبعاد الدراسة، كان من الضروري ترجمة هذه الأبعاد إلى أسئلة بحثية، قابلة للإجابة على المستوى الميداني بتطبيق الأدوات الضرورية والمناسبة لطبيعة هذه الأسئلة،ويمكن إيجاز الأسئلة التي اعتمدنا عليها،والتي تستوعب الهاجس البحثي الذي يعبر عن طموحنا المعرفي في هذه الدراسة على النحو التالي:

- ما هي الأولويات التي تمارس من أجلها المرأة الفعل المقاولاتي في المجتمع المحلي في الجلفة؟
- كيف يسهم السياق الاجتماعي في خلق شروط معيارية لممارسة المقاولة بالنسبة للمرأة موضوع الدراسة؟

2.3.الفرضيات :ومن أجل الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة، يقدم الباحثان الفرضيات التالية:

- تمارس المرأة المقاوَلة تلبيةً لحاجات إقتصادية بالدرجة الأولى، تليها حاجات شخصية واجتماعية.
- تخضع الحاجات الأساسية الدافعة للمرأة نحو المقاولة لمفاضلات نابعة من سياقها الاجتماعي.

3.3.الاستبيان وجمع البيانات : وللإجابة على هذه الأسئلة تمَّ تطوير أداة الاستبيان من خلال دراستنا الاستطلاعية، وكذا مقابلاتنا التي أجريناها مع بعض المبحوثات، ومناقشاتنا مع بعض المسئولين ذوي العلاقة الرسمية بفئة النساء المقاولات، ما شكَّل لدينا كم كافي من المقولات النظرية والرموز المستقاة من الميدان، حيث ساهم هذا التجلي للظاهرة من بلورة أسئلة كافية، وموضوعة في شكلها النهائي من أجل إجابات مغلقة، مقسمة لتشمل بشكل كافي كل أبعاد الدراسة، وقد خضع هذا الاستبيان في شكله النهائي لوجهة نظر الباحثين بشكل أساسي،وكذا تحكيم 2 من الأساتذة المتخصصين في الدراسات ذات العلاقة.

4.3. عينة وحدود الدراسة :تمَّ تحديد عينة متكونة من 24 مفردة، في ولاية الجلفة، عن طريق معاينة غير احتمالية، عرضية، عن طريق استغلال تواجد نساء مقاولات في إحدى التظاهرات الاقتصادية المقامة في الولاية من أجل إبراز دور ومنتجات النساء المقاولات، وهو ما سمح بتواجد عدد كافي لجمع واستكمال الدراسة، تمَّ توزيع 45 استبيان، وتمَّ استرداد 27، في حين تمَّ إلغاء 3، ليصبح العدد في الأخير لمفردات العينة التي أجابت بشكل وافي على أسئلة الدراسة، 24 مفردة صالحة، أجريت هذه الدراسة في بداية سنة 2019، على عينة من النساء المقاولات بمدينة الجلفة، في الجزائر.

4. النتائج : 1.4. منهجية التحليل الإحصائي :تم اعتماد مقياس (Likert) ليكرت الخماسي لبيان مدى أهمية كل عبارة من العبارات، ومن أجل تحديد الاتجاه الموافق أعطينا لاحتمالات الإجابات الخمسة السابقة أوزانا محددة كما هو موضح:

الجدول 1: الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الإستبانة

خيارات الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

انطلاقا من الأوزان الموضحة في الجدول السابق ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على

طول الخلية (4 ÷ 5 = 0.8)، ثم بعد ذلك تم إضافة هذا العدد إلى أقل قيمة في المقياس وهو الواحد الصحيح، واستمرت الإضافة حتى الوصول إلى أعلى قيمة في المقياس وهي العدد خمسة:

الجدول 2: المتوسطات المرجحة للعبارات والاتجاه الموافق لها

المتوسط المرجح	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الاتجاه	1.79-1	2.59-1.8	3.39-2.6	4.19-3.4	5-4.2

أما بالنسبة لتقدير مستوى كل متغير أو بعد فإننا نحتاج إلى مقياس خاص يحدد درجة توافره وتحققه، والذي يضم ثلاث مستويات للتصنيف وهي: مرتفع، متوسط، ومنخفض:

الجدول 3: ميزان تقديري وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	المتوسط الحسابي بالأوزان	طول الفترة	المستوى
لا أوافق بشدة	من 1 إلى 1.79	0.79	منخفض
لا أوافق	من 1.80 إلى 2.59	0.79	
محايد	من 2.60 إلى 3.39	0.79	متوسط
أوافق	من 3.40 إلى 4.19	0.79	مرتفع
أوافق بشدة	من 4.20 إلى 5.00	0.80	

2.4. تحليل بيانات الإجابات على أسئلة بعد الحاجة الاقتصادية

الجدول 4: تحليل آراء الاستجابات على فقرات بعد الحاجة الإقتصادية

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
العمل كمقاولة يوفرلي دخل مادي أفضل	3,71	1,083	3
أهم شيء هو أن أعمل بغض النظرعن ماذا أعمل	3,54	1,062	4
أهم شيء هو أن أساعد عائلتي مادياً	3,79	0,721	2
المقاولة هي فرصة بديلة عن الوظيفة	3,92	0,830	1
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبعد الأول	3.74	0.924	

يتضح من خلال الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة حول بعد (الحاجة الاقتصادية) حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (المقاولة هي فرصة بديلة عن الوظيفة) بمتوسط حسابي (3.92) وبانحراف معياري (0.830)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على (أهم شيء هو أن أساعد عائلتي مادياً) بمتوسط حسابي (3.79) وانحراف معياري (0.721)، فيما جاءت الفقرة التي تنص على (العمل كمقاولة يوفرلي دخل مادي أفضل) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي

(3.71) وانحراف معياري (1.083)، وأخيرا الفقرة التي تنص على (أهم شيء هو أن أعمل بغض النظر عن ماذا أعمل) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.54) وانحراف معياري (1.062)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي لمحور (الحاجة الاقتصادية) بلغ (3.74) بانحراف معياري (0.924)، وهو ما يقابل أوافق أي أنَّ مستوى الحاجة الاقتصادية يعتبر مرتفعا.

3.4. تحليل بيانات الإجابات على أسئلة بعد الحاجة إلى الإنجاز وتأكيد الذات

الجدول 5: تحليل آراء الاستجابات على فقرات بعد الحاجة إلى الانجاز وتأكيد الذات

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
المقاولة بالنسبة لي هي فرصة لتأكيد الذات	3,04	1,197	3
أن أعمل كمقاولة يمكنني من فرض وبناء شخصيتي	2,17	0,917	5
عملي كمقاولة هو فرصة لإبراز قدراتي	2,71	1,042	4
العمل في المقاولة يساعد النساء على تحقيق أهدافهن	3,17	1,129	1
أن أكون مقاولة يعني أن أكون أكثر قوة في مواجهة العقبات	3,08	1,018	2
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبعد الثاني	2.72	1.060	

باستنطاق الجدول أعلاه رقم (5) المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة حول بعد (الحاجة إلى الإنجاز وتأكيد الذات) حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (العمل في المقاولة يساعد النساء على تحقيق أهدافهن ورغبتهن في التفوق) بمتوسط حسابي (3.17) وبانحراف معياري (1.129)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على (أن أكون مقاولة يعني أن أكون أكثر قوة في مواجهة العقبات) بمتوسط حسابي (3.08) وانحراف معياري (1.018)، فيما جاءت الفقرة التي تنص على (المقاولة بالنسبة لي هي فرصة لتأكيد الذات) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.04) وانحراف معياري (1.197)، أما الفقرة التي تنص على (عملي كمقاولة هو فرصة لإبراز قدراتي) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (1.042) وأخيرا الفقرة التي تنص على (أن أعمل كمقاولة يمكنني من فرض وبناء شخصيتي) جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.17) وانحراف معياري (0.917)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي لمحور (الحاجة إلى الانجاز وتأكيد الذات) بلغ (2.72) بانحراف معياري (1.062)، وهو ما يقابل محايد أي مستوى الحاجة إلى الانجاز وتأكيد الذات يعتبر متوسطا.

4.4. تحليل بيانات الإجابات على أسئلة بعد الحاجة للتحرر

الجدول 6: تحليل آراء الاستجابات على فقرات بعد الحاجة للتحرر

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
العمل خارج المنزل يعكس رغبتي في التحرر	2,08	0,881	4
النجاح المادي يمكنني من اكتساب حرية أكبر من طرف عائلتي	2,08	0,974	5
كلما كانت حاجة عائلتي لعملي كلما كانت حريتي أكبر	2,92	1,176	3
المقاولة هي فرصة للتحرر من قيود الوظيفة أو العمل بأجر	3,38	1,439	1
أن أكون مقاولة هو أن أكون سيدة نفسي	3,08	1,100	2
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبعد الثالث	2,7	1,114	

يظهر من خلال الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة حول بعد (الحاجة للتحرر) حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (المقاولة هي فرصة للتحرر من قيود الوظيفة أو العمل بأجر) بمتوسط حسابي (3.38) وبانحراف معياري (1.439)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على (أن أكون مقاولة هو أن أكون سيدة نفسي) بمتوسط حسابي (3.08) وانحراف معياري (1.100)، فيما جاءت الفقرة التي تنص على (كلما كانت حاجة عائلتي لعملي كلما كانت حريتي أكبر) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.92) وانحراف معياري (1.176)، أما الفقرة التي تنص على (العمل خارج المنزل يعكس رغبتي في التحرر) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.08) وانحراف معياري (0.881)، وأخيرا الفقرة التي تنص على (النجاح المادي يمكنني من اكتساب حرية أكبر من طرف عائلتي) جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.08) وانحراف معياري (0.974)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي لمحور (الحاجة للتحرر) بلغ (2.70) بانحراف معياري(1.114)، وهو ما يقابل محايد أي أنَّ مستوى الحاجة للتحرر يعتبر متوسطا.

5.4. تحليل بيانات الإجابات على أسئلة بعد الحاجة للسلطة

الجدول 7: تحليل آراء الاستجابات على فقرات بعد الحاجة للسلطة

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
امتلاك عملي الخاص أعطاني المزيد من القوة والسلطة	2,38	1,345	2
العديد من معارفي يقتربون مني للمساعدة	2,13	0,947	3
أنا أعيش وضعاً اجتماعياً أفضل لأني امرأة مقاولة	2,50	1,216	1
من حولي في العائلة أصبحوا يقدرون آرائي ويحترمون قراراتي	2,00	0,722	4
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبعد الرابع	2,25	1,057	

باستنطاق الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة حول بعد (الحاجة للسلطة) حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (أنا أعيش وضعاً اجتماعياً أفضل لأني امرأة مقاولة) بمتوسط حسابي (2.50) وبانحراف معياري (1.216)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على (امتلاك عملي الخاص أعطاني المزيد من القوة والسلطة) بمتوسط حسابي (2.38) وانحراف معياري (1.345)، فيما جاءت الفقرة التي تنص على (العديد من معارفي يقتربون مني للمساعدة) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.13) وانحراف معياري (0.947)، وأخيرا الفقرة التي تنص على (من حولي في العائلة أصبحوا يقدرون آرائي ويحترمون قراراتي) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.00) وانحراف معياري (0.722)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي لمحور (الحاجة للسلطة) بلغ (2.25) بانحراف معياري (1.057)، وهو ما يقابل لا أوافق أي أنَّ مستوى الحاجة للسلطة يعتبر منخفضا.

6.4.تحليل بيانات الإجابات على أسئلة بعد الحاجة للتغيير

الجدول 8: تحليل آراء الاستجابات على فقرات بعد الحاجة للتغيير

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		الرتبة
التقاليد الثقافية تجعل المقاولة ميدانا صعباً، والتغيير أصعب	1,96	0,690		3
نجاحي هو مؤشر على تغير وضع المرأة في مجتمعها	1,83	0,816		4
النساء المقاولات لديهن قدرة على التغيير	2,46	1,062		2
النجاح وإثبات الذات هو وسيلة لتغيير وضعي الاجتماعي	2,54	1,215		1
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبعد الخامس	1,25	0,945		

يتبن من خلال الجدول أعلاه رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة حول البعد الخامس (الحاجة للتغيير) حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (النجاح وإثبات الذات هو وسيلة لتغيير وضعي الاجتماعي) بمتوسط حسابي (2.54) وبانحراف معياري (1.215)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على (النساء المقاولات لديهن قدرة على التغيير) بمتوسط حسابي (2.46) وانحراف معياري (1.062)، فيما جاءت الفقرة التي تنص على (التقاليد الثقافية تجعل المقاولة ميدانا صعباً، والتغيير أصعب) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1.96) وانحراف معياري (0.690)، وأخيرا الفقرة التي تنص على (نجاحي هو مؤشر على تغير وضع المرأة في مجتمعها) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (1.83) وانحراف معياري (0.816)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي للبعد الخامس (الحاجة للتغيير) بلغ (1.25) بانحراف معياري(0.816)، وهو ما يقابل لا أوافق أي أنَّ مستوى الحاجة للسلطة يعتبر منخفضا.

5. مناقشة النتائج : من خلال دراستنا هذه، وبعد الاطلاع على مخرجات أدوات البحث، وتفريغ نتائج الاستبيان ومعالجتها، لعينة متكونة من 24 مفردة، أجابت بشكل كافي على أسئلة الاستبيان، توصلنا إلى نتائج أهمها أنَّ البعد الاقتصادي يشكل أهم حاجة تسعى المرأة لتلبيتها في عملها كمقاولة، حيث تصدر هذا البعد في ترتيب الحاجات التي تشكل دافعاً للمرأة لممارسة المقاولة، حيث أن المرأة تتجه نحو المقاولة لغياب البدائل في سوق العمل فصعوبة التوظيف يجعل المقاولة ميداناً أكثر سهولةً من حيث إمكانية بداية العمل فيه، وذلك لأن المرأة تهتم بدرجة كبيرة بمساعدة عائلتها مادياً، ويرى الباحثان أن المرأة ترى نفسها قادرة ومؤهلة للعمل من أجل جلب المنافع المادية لعائلتها، وتشكل العائلة بالنسبة للمرأة محفز عاطفي قوي للمبادرة والعمل، فتوفير دخل مادي أفضل، والمساهمة في مصاريف العائلة أو تغطيتها كلها، يحقق للمرأة نوعاً من الإشباع العاطفي وإحساساً بالرضا الذاتي، ودافعاً جديداً هو دعم وقبول العائلة للعمل، في حين أن فكرة أن

المرأة تعمل من أجل العمل بغض النظر عن نوعه، فهي فكرة لا توافقية، حيث أن المرأة تهتم بنوع عملها، وصداه المادي والعاطفي. وتشكل الحاجة إلى الإنجاز أحد ثاني أهم الحاجات الأساسية التي تجعل المرأة مقاوِلَة، فإيمان المرأة بقدرتها على الفعل والتعلم، يجعلها تتجه نحو المقاولة من أجل تحقيق ذاتها، وممارسة الانجاز، لتلبية حاجة ذاتية، حيث أنَّ إسناد المقاولة وممارستها يتعلق بوجود سمات معينة في "خاصة" الأفراد الذين يمارسون دور "المقاول"، والتي هي في عداد المفقودة في الأشخاص الآخرين،وقد تم تحديد بعض الصفات في الأدبيات النظرية للمقاولة للشخصية الريادية،وتشمل الحاجة إلى الإنجاز (Need for Achievement)(N-Ach) والقدرة الذاتية على السيطرة؛والميل بالمخاطرة مع الآخرين، ويفترض مكيلاند (1961) أن المقاولين هم أولئك الذين يحتاجون بشدة إلى الإنجاز،وأن تحقيق التنمية الموجودة في المجتمعات هو نتيجة طبيعية لتشكل الفرص للأفراد ذوي المؤهلات والدافع القوي،ويصف الأفراد الذين لديهم نسبة عالية من N-Ach بأن لديهم رغبة قوية في النجاح[14]. وترى النساء المقاولات موضوع الدراسة أنَّ المقاولة تساعد النساء في تحقيق أهدافهن ورغبتهن في التفوق، وهو هدف نابع من حاجتهن إلى الإنجاز، وتجعل المقاولة المرأة أكثر قوة في مواجهة العقبات، حيث توفر الممارسة العملية الصعبة للمقاولة رصيداً كافي للتعامل مع الصعوبات المستجدة، وتبدوا المرأة أكثر خبرةً مع طول فترة ممارستها للفعل المقاولاتي، وتحقيق الذات بالنسبة للمرأة هو في حد ذاته فرصة لإبراز قدراتها في مجال عملها، وخلق الإبداع، وليس بالضرورة من أجل فرض وبناء شخصيتها، لأن المرأة المقاولة تنطلق من فرضية الكمال الشخصي، وأنَّ الشخصية هي شرط بداية وليس حاجة تسعى المرأة لتحقيقها. تتوسط الحاجة للتحرر الحاجات الأخرى، فبالنسبة للنساء المقاولات لم يعد دافع التحرر ذا أهمية كبرى، باعتبار أنها قد تجاوزته في جوانب عدَّة، فحرية التعليم وحرية الخروج، وحرية العمل وحرية التنقل، كلها حريَّات استطاعت المرأة تحصيلها من خلال القوانين والمواثيق الدستورية، وحق على مستوى وعي الأفراد تغيرت حدود الحرية بالنسبة للمرأة، هذه الحريَّات المحققة، جعلت حاجة التحرر تنتقل لدى المرأة المقاولة إلى تحرر من نوع آخر، وهو التحرر من قيود الوظيفة، والعمل بأجر، كون المقاولة والعمل الحر يمكن المرأة من الموازنة بين حياتها العملية والأسرية، وتلبية احتياجات أسرتها، وهو ما يجعل هذه الحاجة دافعاً قوياً لجعل المرأة تختار المقاولة بدل الوظيفة، وليس بسبب غياب البديل الوظيفي كما رأينا في بعد الحاجة الاقتصادية، فهذه الجزئية قابلة للتأويل، ولأنَّ المقاولة تجعل المرأة سيدة نفسها فهي تحقق لها إشباع غريزي للسيادة والتملك، في حين أنَّ هامش الحرية يتسع ويكون ذا قبول ومبرر

في وعي وإدراك المتفاعلين مع المرأة المقاولة، وخاصةً في بيئتها الأسرية، كلماً أثبتت المرأة أنها قادرة على خلق القيمة. ترى النساء موضوع الدراسة أنهن يعشنَ وضعا اجتماعيا أفضل لأنهن مقاولات، وأنهن أصبحن أكثر قوة، ومحل اهتمام الآخرين من أجل تقديم المساعدة، وهو ما يجعلهن أقدر على ممارسة اتخاذ القرار، وإبداء الرأي، دون التخوف من عدم قبوله، كونهن أصبحن يملكن سلطةً أكبر، ولكن يبقى بعد السلطة ليس أحد أهم الحاجات التي تسعى المرأة لتلبيتها من خلال المقاولة، ولكنه نتيجة تقبلها المرأة المقاولة. فالسمة الأخرى التي يتميز بها المقاولون حسب مكليلاند (1961) هي "القدرة الذاتية على السيطرة، يتجلى ذلك في إيمان الفرد بقدراته على التحكم في بيئته و/ أو بيئتها والأحداث من خلال أفعاله، ويمكن تقسيم السيطرة إلى مستويين هما: مستوى السيطرة الخارجي ومستوى السيطرة الداخلي"[15]. ولا تستحضر النساء المقاولات موضوع الدراسة بعد التغيير على المستوى الشمولي، أي أن المقاولة بالنسبة لهن ليست لتغيير موقع المرأة على المستوى الاجتماعي ككل، وإنَّما تعتبر نجاحها هوة نجاح شخصي فقط، ولا يعبر عن تقدم لموقع المرأة، ويرجع الباحثان ذلك لأنَّ طبيعة الفعل المقاولاتي هي طبيعة فردانية، تنطلق من الذات لتعود إليها، وتنطلق النساء المقاولات من فرضية أنهنَّ قادرات على إحداث التغيير في حياتهنَّ ووضعهن الاجتماعي، ولكنَّ التقاليد الثقافية والقيود الاجتماعية تجعل المقاولة ميداناً صعباً للممارسة، وبالتالي فإنَّ التغيير سيكون أصعب من قدرتهنَّ، وهو ما يجعلهن يعتقدنَّ أنَّ تغيير وضع المرأة ككل ليس سهلاً، ولكن هذا لا يمنع دور "اليد الخفية"، حيث أن العائد العام لمجموع نجاحات النساء المقاولات، هو بالضرورة عائد إيجابي لزحزحة موقع المرأة نحو الأمام.

6. خاتمة

في الأخير يمكن أن نؤكد على أن المقاولة كموضوع تقع في صلب الاهتمامات لمجالات عدة، وتتداخل مع مكونات متعددة يتم تحليلها من قبل الاقتصاديين وعلماء النفس، والمتخصصين في العلوم الإدارية، في الواقع، تعتبر المقاولة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وفردية، فهي حالة مركَّبة بطريقة متعددة الجوانب، وتتعلق المقاولة بثلاثة عوالم رئيسية: العالم السياسي، والعالم الأكاديمي وعالم الممارسة[16]، وتقع إشكالية تأنيث المقاولة في نقطة تداخل هذه العوالم، وقد شكّل ارتباط المقاولة ببعد النوع أحد أهَّم التحولات المعاصرة لهذا المفهوم، حيث لم يحظ هذا الارتباط بخصوصية موضوعية إلا في السنوات الثلاثين الأخيرة خاصةً، وحسب دراسات "ياداف فانيتا" و"جيمول أوني"، كانت البداية من خلال المؤتمر الأول الموجه نحو السياسات حول المرأة المقاولة سنة 1988[17]، ويشكل هذا الارتباط رهاناً مؤنثاً للفكاك من الحواجز الثقافية،

والصور النمطية، التي ارتبطت بتمثلات أعمق في وعي وإدراك أفراد المجتمع من حيث طبيعة المقاولة كمفهوم مبني ومركب ذكورياً، في حين تجد النساء أن المقاوَلة قابلةً للتأنيث، إذا ما استطاعت تجاوز المواقف التقليدية والقيود السياقية، التي تُمَارَسُ عليها كإكراهات، تجعل ممارسة المقاولة بالنسبة لها مسائلة سوسيو ثقافية لموقعها ودورها في المجتمع. وعليه، وفي ظل هذه التعقيدات الثقافية والسياسية والاجتماعية، كحواجز للوصاية على المرأة، تمارس المرأة المقاولة الجزائرية دور اللامرئية في الحياة الاجتماعية حسب عبد اللطيف ربَّاح، حيث تواجه المرأة كمقاولة ضوابط سوسيو ثقافية تجعلها تكتفي بدور المنشط للعمل بدل أن تكون الرئيسة أو القائدة، وتميل إلى ممارسة استراتيجيات في التعامل والظهور واللباس والمظهر [18]، وتتجه المرأة نحو المقاولة مدفوعةً بحاجات ذاتية تسعى لتلبيتها، تنطلق فيها من قناعاتها المبنية اجتماعيا، لخلق موقع مبني تفاوضياً بين المرأة والنسق الاجتماعي، من أجل غاية أسمى هي التغيير، ويتميز المجتمع الجزائري بتفرد البُنى الثقافية والاجتماعية، التي تجعل المرأة المقاولة تنطلق من بيئة مشيدة بالفعل، وذات أسبقية وجودية، وحتمية مبررة لديها، ومتسربة في تنشئتها عبر وسائل عدة، ما يجعل تحديد الحاجات الأساسية ودوافعها نحو المقاولة ليست ذاتية محضة، وإنما مبنية اجتماعيا، وفي سياق اجتماعي، وهو ما يجعل توليد الحاجات وترتيبها والمفاضلة بينها متبايناً بين امرأة وأخرى، حيث أنّ العوامل والمتغيرات السياقية قد تكون ذات أثر كبير في تحديد هذه الحاجات، كالأسرة والدعم الاجتماعي، وطرق التمويل، والبرامج التنموية، وحالة الاقتصاد الوطني، وسياسات الدعم والمرافقة، وكذا المتغيرات الشخصية، كالمستوى التعليمي، والسن ونوع التمويل، والحالة الاجتماعية من حيث الارتباط أو عدمه، وعدد الأطفال، وغيرها من العوامل والمعوقات التي تتطلب مزيدا من العمل والبحث الميداني.

الهوامش

1 Crystal A. Ennis, "The Gendered Complexities of Promoting Female Entrepreneurship in the Gulf," *New Political Economy* 24, no. 3 (May 4, 2019): 365–384, https://doi.org/10.1080/13563467.2018.1457019, p 374.

2 Helene Ahl, "Why Research on Women Entrepreneurs Needs New Directions," *Entrepreneurship Theory and Practice* 30, no. 5 (September 2006): 595–621, https://doi.org/10.1111/j.1540-6520.2006.00138.x, p 598.

3 Florabel O. Nieva, "Social Women Entrepreneurship in the Kingdom of Saudi Arabia," *Journal of Global Entrepreneurship Research* 5, no. 1 (July 10, 2015): 11, https://doi.org/10.1186/s40497-015-0028-5, p 11.

4 Ute Stephan, Mark Hart, and Cord-Christian Drews, *Understanding Motivations for Entrepreneurship:A Review of Recent Research Evidence* (Birmingham (UK): Enterprise Research Centre, 2015), http://publications.aston.ac.uk/id/eprint/25172/.

5 Luzaan Hamilton and Natasha de Klerk, "GENERATION Y FEMALE STUDENTS' MOTIVATION TOWARDS ENTREPRENEURSHIP" 8, no. 2 (2016): 16, p 53.

6 Sue Birley, "FEMALE ENTREPRENEURS - ARE THEY REALLY ANY DIFFERENT?," School Working Paper (Cranfield, United Kingdom: Cranfield School of Management, 1988), https://dspace.lib.cranfield.ac.uk/bitstream/handle/1826/439/SWP0587.pdf?sequence=2.

7 Hong T.M. Bui, Alua Kuan, and Tuan T. Chu, "Female Entrepreneurship in Patriarchal Society: Motivation and Challenges," *Journal of Small Business & Entrepreneurship* 30, no. 4 (July 4, 2018): 325–43, https://doi.org/10.1080/08276331.2018.1435841.

8 Marit Rønsen, "The Family – a Barrier or Motivation for Female Entrepreneurship?," Working paper, *32* (Statistisk sentralbyrå, December 2012), https://ssb.brage.unit.no/ssb-xmlui/handle/11250/2628016.

9 Boufeldja Ghiat, "Understanding Female Motivation for Entrepreneurship in Mena Region: The Case of Algeria," *SOCIALSCI JOURNAL* 1, no. 2 (August 30, 2018): 136–46.

10 Mohamed Boussetta, "Entrepreneuriat Féminin au Maroc : Environnement et Contribution au Développement Economique et Social," Research Report (Dakar: Investment Climate and Business Environment Research Fund (ICBE-RF), Juillet 2011), p 20.

11 Ghiat, "Understanding Female Motivation for Entrepreneurship in Mena Region."

12 Abdelatif Rebah, *La minorité invisible* (Alger: Casbah editions, 2007).

13نوح خيري، "تمثلات تأنيث الفعل المقاولاتي في المجتمع المحلي" (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2020).

14 Patrick Edewor, O. H. Abimbola, and M. P. Ajayi, "An Exploration of Some Sociological Approaches to Entrepreneurship," *European Journal of Business and Management* 6, no. 5 (2014): 18–24, p 19.

15 ibid, 20.

16 Michel Coster, *Entrepreneuriat* (Pearson Education France, 2009).

17 Vanita Yadav and Jeemol Unni, "Women Entrepreneurship: Research Review and Future Directions," *Journal of Global Entrepreneurship Research* 6, no. 1 (October 10, 2016): 12, https://doi.org/10.1186/s40497-016-0055-x, p 03.

18 Abdelatif Rebah, *La minorité invisible* (Alger: Casbah editions, 2007), p 59.